

علاقة السلطة بالشعب وقطيعة "إرث الشيخ زايد" .. قراءة في رسالة الموسم لـ "محمد بن راشد"



كعادته يخرج نائب رئيس الدولة الشيخ محمد بن راشد، حاكم دبي، بحكمة الحُكام المعهودة في محاولاته المتعددة لمواجهة الاختلالات والفجوات بين السلطة والشعب، ضمن جهود معرفة المشكلات التي تعاني منها سياسات الدولة الداخلية والخارجية.

لم يتطرق الشيخ محمد بن راشد إلى ملف حقوق الإنسان في الدولة -المُظلم-، وحالة القمع المتفشي الذي أهلك

سمعة الدولة داخلياً وخارجياً، وأجبر المواطنين الإماراتيين على الصمت مع مراقبة صارمة وفتاكة للمواطنين وتعبيرهم عن الرأي. حيث تعتقل السلطات الأمنية عشرات المواطنين من الخبراء والمثقفين والمحامين والمدونين والصحافيين والناشطين الحقوقيين.

ومع ذلك ركزت رسالة الشيخ محمد بن راشد على جوانب الإدارية وعلاقة السلطة بالمجتمع وتحدياته وعلاقة الدولة بالمجتمعات والدول الأخرى. وبين السطور يظهر تحدته بأكثر مما تفصح عنه الرسالة.

(1) دور السلطة

في رسالته الأولى يوضح الشيخ محمد بن راشد دور الوزراء والقادة في السلطة: مكانهم الميدان، نريد أن نراهم هناك بين الطلاب والمعلمين، أو في السوق بين التجار والمستثمرين، وبين المزارعين.. الخ؛ حتى يقول: " نريد نراهم هناك ونسمع منهم من هناك، وليس في قاعات المؤتمرات وأروقة المنتديات التي تكاثرت واستهلكت الموارد وطاقات المسؤولين (..)لسنا حكومة محاضرات. نحن فريق من المنجزين وليس من المنظرين.

تُقدم هذه الرسالة رؤية واضحة لخلل متزايد حيث تكتفي الوزارات والهيئات والمسؤولين في إقامة المنتديات والفعاليات والمحاضرات و"التنظير" عن أزمات المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وإدارياً، وتجاهل المهام الرئيسية المتمثلة في خدمة المواطنين الإماراتيين والمقيمين، بل واعتبار المهمة الرئيسية مهمة "ثانوية" يمكنها سقوطها أو القيام بالروتين اليومي.

هذا الخلل ليس إدارياً فقط، بل إن ذلك -وفق ما تعنيه الرسالة بأن يكون المسؤولين وسط الشعب وفتاته- أن الفجوة بين القادة والمسؤولين وشعب الإمارات تتوسع، وابتعاد المسؤولين عن معالجة "مشكلات" الشعب علاوة على القضاء على رؤى وطموحات المجتمع.

في رسالته الخامسة، يشير الشيخ محمد بن راشد إلى معضلة كبيرة ورئيسية متعلقة بعدم الاستجابة لشكاوى وطلبات المواطنين عبر برامج البث المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي ويقول: كررنا عشرات المرات للجميع أن الهدف من وجود الحكومة هو خدمة الناس.. وللأسف تكثر طلبات الناس على برامج البث المباشر ووسائل التواصل.. ولا يجد بعض المسؤولين الشجاعة للتعامل مع مطالبهم أو حتى الرد على تساؤلاتهم. المؤسسة التي

تخاف مواجهة الناس هي مؤسسة فقدت الثقة بنفسها.

وفي الحالة الإماراتية حيث خلل التركيبة السكانية يمثل مشكلة حقيقية للسلطة والمتجمع، فإن تعزيز التواصل المباشر بين القيادة والمواطنين ضرورة كبيرة لفهم احتياجاتهم ومشاكلهم. وأبرز تلك المشكلات تتمثل في السجل السيء لحقوق الإنسان في البلاد.

(2) السياسة الخارجية

تركز هذه الرسالة بشكل على "شبكات التواصل الاجتماعي" لكنها في نفس الوقت تُلمح إلى خروج السياسة الخارجية للدولة عن "إرث الشيخ زايد". حيث يقول الشيخ محمد بن راشد "سمعة دولة الإمارات ليست مشاعاً لكل من يريد زيادة عدد المتابعين". مضيفاً: إحدى مهامها (وزارة الخارجية) الأساسية الحفاظ على 48 عاماً من رصيد المصداقية والسمعة الطيبة، الذي بنته الإمارات مع دول وشعوب العالم.

ويشير الشيخ محمد بن راشد: "لن نسمح أن تعبث مجموعة من المغردين بإرث زايد الذي بناه لنا من المصداقية وحب واحترام الشعوب. صورة الإمارات والإماراتي لا بد أن تبقى ناصعة كما بناها وأرادها زايد".

خلال السنوات الماضية يُدير جهاز الأمن شبكة مما أصبح يطلق عليه "الذباب الإلكتروني" إلى جانب قادة في جهاز أمن الدولة (المخابرات) والأمن لمهاجمة الشعوب وحكامها، تزايد مؤخراً مع الأزمة اليمنية؛ ومن خلال متابعة دقيقة فإن مواقف هذه الجهات تُعبر لاحقاً عن سياسة وزارة الخارجية، وكأن "جهاز أمن الدولة" سلطة أعلى فوق الوزارة.

وفي الحقيقة فإن السياسة الخارجية الإماراتية في المنطقة خلال السنوات الماضية تقوم على مرتكزين الأول: صناعة الخصوم، والثاني: القوة الخشنة. وهذان المرتكزان خارج "إرث الشيخ زايد" بل ويتصادمان معها.

ومن الواضح أن سياسة الآباء المؤسسين للدولة تقوم على مبادئ متعلقة بحفظ الجوار والعلاقات مع الدول وإصلاح ذات البين، وهي سياسة ناجحة استمرت عقوداً حفظت للإمارات إرثاً كبيراً. لكنها اليوم عكس ذلك حيث توصف الدولة بكونها "إسبرطة صغيرة" أي دولة "مُحاربة" تقاوتل في بلدان أخرى وتقدم نفسها كشرطي في المنطقة.

المزيد..

[كيف تمثل "استراتيجية الإمارات" الخارجية قطيعة كاملة مع "إرث الشيخ زايد"؟](#)

(3) توطين الوظائف

أشار الشيخ محمد بن راشد في رسالته إلى موضوع كبير شديد الحساسية للمواطنين، متعلق بالوظائف. وقال: "انخفضت نسبة رضا الناس عن تعامل المسؤولين مع هذه الظاهرة، ونحن نرصدها.. توفير الوظائف للمواطنين كان وسيبقى أولوية". ووعّد بـ"وقفه جادة في هذا الموسم مع هذا الملف ومحاسبة ومتابعة.. وقرارات جديدة بإذن الله".

وهذه المشكلة التي تصاعدت الشكاوى بشأنها- حسب الواقع وحسب ما ذكرته الرسالة- معضلة كبيرة وسيئة للغاية ومرتبطة ارتباطاً كلياً بتجاهل السلطات للمطالبات المتكررة بإيجاد حلول.

تُظهر الأرقام البطالة بشكلٍ فجّ حيث تظهر التقارير غير الرسمية إن البطالة بين المواطنين تصل إلى (20%) معظمهم من الشباب. ورغم تزايد هذه المشكلة إلا أن الحلول التي يطرحها المسؤولون عقيمة.

يركز تقرير لـ"إيماسك" على هذه المعضلة نُشر مؤخراً بعنوان: [تزايد البطالة بين شباب الإمارات.. تصاعد الانتقادات يقابله "حلول عقيمة"](#)

(4) الاقتصاد والعقارات

يمتدح الشيخ محمد بن راشد في رسالته أرقام القطاع الاقتصادي، ورغم الإشادة الكبيرة إلا أنه أشار إلى مشكلة في القطاع العقاري -وهو عصب الاقتصاد في دبي- وقال: المشاريع العقارية تحتاج إلى ضبط إيقاعها لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني حتى لا تصبح عبئاً ومصدراً لعدم الاتزان في مسيرتنا الاقتصادية.

والاعتراف بوجود هذه المشكلة خطوة متقدمة لمعالجة الأسباب والأثار، لكنها لن تكون كافية ما لم يتبع ذلك خطوة أوسع متعلقة بابتكار المشاريع، وزيادة حجم الاقتصاد غير النفطي، وفي ظل منطقة اضطرابات وتدخلات السياسية في الاقتصاد وحالة الجنوح إلى القمع لأي تعبير عن الرأي مهما كان صغيراً، فإن الحلول بهذا الشأن سيتطلب إصلاح حقيقي وجذري في السياسة الداخلية.

أخيراً..

وحتى لا تمرّ هذه التوصيات دون نتائج، شكل الشيخ محمد بن راشد لجاناً لمتابعة تنفيذ هذه الرسائل، فكما قال في اجتماع للحكومة اليوم التالي للرسالة (الأفعال أهم من الأقوال، وسنتابع ما وعدنا به)، سيتابع الإماراتيون الوعود والتنفيذ، ويانتظار أن يناقش الشيخ محمد بن راشد ملف حقوق الإنسان في البلاد في رسالة مشابهة.